مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد 10/ العـدد: 3 (2022)، ص: 1264- 1285

فلسفة الجزاء العقابي في الفكر المصري القديم

The phylosophy of sanctional pinalty in the ancient Egyptian thinking

د.سمية شهبي[1]

[1] المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر، chahbi.soumia@ensb.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/11 تاريخ القبول: 2022/09/06 تاريخ النشر: 2022/10/08

ملخص

اعتقد المصري القديم بقدرة الآلهة على مكافئة الإنسان الفاضل يوم الحساب في الحياة الثانية بعد الموت، وجلب الشقاء للظالم. ومنه انبثقت فكرة الجزاء العقابي، ويتباين الجزاء بين جزاء اجتماعي القانوني وجزاء إلهي. فكان لزاما إبراز مجموعة القيم والقواعد التي تأثر بها القانون الجنائي، وتوضيح المصالح التي يهدف إلى حمايتها.

ومن أهم ما توصلنا إليه أن اهتمام ملوك مصر بتطبيق تعاليم إلهة العدالة "ماعت"، وجهود الحكماء في نشر المثل الأخلاقية، ساهم في رقي القانون الجنائي، بارتكازه على مبدأ المساواة التامة بين أفراده، وسعيه للحفاظ على العدالة والقيم الخلقية، وحماية المصالح العامة للمجتمع والمصالح الفردية. واعتبار العقوبة وسيلة ردع لا انتقاما وتعذيبا.

كلمات مفتاحية: الجريمة، العقوبة، الأخلاق، العدالة، مصر القديمة.

Abstract:

Enter The ancient Egyptian believed in power of Gods to reward the virtuous person in the day of judgment in the afterlife, and bring misery to unfair people.

Therefore, the idea of sanctional pinalty cropped up and varied between social, legal anddivine.

It was obligatory to highlight the set of rules and vitues of criminal law, and clarify the interests it must protect.

One of the crucial achievements in this research was the importance of applying the instructions of Maat the justice goddess, Wise people on the other hand spread morals which led to the advancement of criminal law that was based on total equality among people and its everlasting pursue to maintain justice and ethics, Moreover, the protection of social interests as well as individual ones and to consider sanction as a means of deterrence rather than torture or revenge.

Keywords: crime, sanction, morals, justice, ancient Egypt .

المؤلف المرسل: د. سمية شهي

1. مقدمة: فلسفة التجريم والعقاب يُقصد بها البحث عن الهدف النهائي للقانون الجنائي، إذ أن الأخير يعتمد على قيم يُعتقد في صحتها وفاعليتها وأحقيتها بالحماية. وطبقا لذلك سيكون مضمون ذلك القانون وأحكامه. ولا شك أن البحث في فلسفة التجريم والعقاب يستلزم بالضرورة دراسة القانون بنظرة شمولية تربطه بالمجتمع الذي يعيش فيه والذي يحكمه في الوقت نفسه. وهذا المجتمع تميزه قيم معينة، واحتراما لتلك القيم وبهدف الوصول لحمايتها يكون التدخل في مجال التجريم والعقاب.

ما مدى ارتباط القيم الدينية والأخلاقية بالجزاء العقابي بمصر القديمة؟ وفيما تمثلت خصائصه وأهدافه؟

2. الجزاء العقابي في الفكر المصري القديم:

رأى المصري القديم أن انتهاك النواحي الأخلاقية يُعتبر خطيئة، إذ النتيجة الحتمية للسلوك القويم هو الرقي الاجتماعي، في حين أن السلوك السيء تكون عواقبه وخيمة مما يستوجب العقاب (محمود محمد محمود، 2003، صفحة

171). ولكي نستوعب نظرته للعقوبة يستوجب فهم الفكر الأخلاقي في مصر القديمة.

لم يفصل الفكر المصري القديم المثل الأخلاقية عن القيم الدينية، ويرتكز المصري القديم في نظامه الأخلاقي على الاعتقاد في وجود الإله ورعايته وعدله فبدونه يضل المرء إذا استسلم للرغبات والشهوات. مما ترتب عنه أن كل مظهر من مظاهر الحياة اصطبغ بالصبغة الدينية (زهران، 2012، الصفحات 55-56). وأكدّ المؤرخ الإغريقي "هيرودوت Hérodote "حين قال: «وهم شديدو التقوى، أكثر من سائر الشعوب» (Hérodote Thucydide, 1964, p. 156). الحياة والأخلاق والفكر والدين امتزجت ببعضها. فالفكر الديني في مصر القديمة كما اهتم بالعبادة اهتم كذلك بالفرد وسلوكه وأخلاقياته. واتجاه الأسرة المصرية والمجتمع إلى التدين كان له الأثر الكبير في نضج الفكر الأخلاقي (برستد، 1999، صفحة 140).

وفي إطار العلاقة بين الجريمة والعقوبة، تصور المصري القديم محكمة في العالم الآخر، يحاكم أمامها المتوفى عما اقترفه من آثام، إذ تعاقبه الآلهة ما لم يتم محاسبته على الأرض (محمود محمد محمود، 2003، صفحة 171). حيث أن المرء مطالب ببيان عمله في حياته الثانية أثناء محاكمة الإله أوزيريس، وأتباعه القضاة الاثنين والأربعين. –ويحتوي الفصل 125 من كتاب الموتى على الاعتراف السلبي للأفعال الشريرة- (هرو، 1988، الصفحات 122-128) وتوجد على أحد كفتي الميزان قلب الميت، مقابل الكفة الثانية ريشة العدالة "ماعت". فإذا كان الفرد فاضلا تجعل القلب خفيفا، وهذا ما يؤكد اشتراط مستوى أخلاقي في الحياة الدنيا للحفاظ على النعيم الأخروي. (تشرني، 1996، الصفحات 122-123) وبذلك أدت نظرية الثواب والعقاب، إلى ضرورة اتباع السلوك الفاضل،

فالقيم الأخلاقية كان لها تقديرها في نظر الآلهة مما يجوز أن يؤثر على سعادة المتوفى في الحياة الثانية (إرمان، 1997، صفحة 81).

ويقول المؤرخ "جيمس هنري برستد James Henry Breasted"(عالم آثار وعالم مصريات أمريكي): «إن عقيدة أوزيريس كان لها أثر بالغ في ظهور المسؤولية الخلقية والتي بدأت تأخذ تدريجيا شكل قوة وازعة متزايدة تسيطر على سلوك الإنسان، وهو تطور يسير متجها نحو توطيد مكانة "الضمير" حتى يصير قوة اجتماعية ذات نفوذ في حياة البشر جميعا». (برستد، 1999، صفحة 138)

وبالتالي أكدّ الفكر المصري القديم على "المسؤولية الدينية" للفرد، و"المسؤولية الأخلاقية"، وأن تقديم القرابين والقيام بالشعائر المقدسة لا تكفي وحدها للتقرب للإله، بل يكمن السر بأن يحيا المرء حياة فاضلة. فإن انحرف يتحمل "المسؤولية الاجتماعية" ويخضع للجزاء العقابي "القانوني" الذي يوقعه المجتمع عليه.

3. الجزاء العقابي من منظور الحكام والحكماء:

يتبادر إلى ذهننا السؤال التالي: هل يتحمل المجرم وحده المسؤولية الجنائية؟ أم أنها تقع على عاتق الدولة والمجتمع؟

1.3. رؤية ملوك مصر القديمة للجزاء العقابي:

يبدو أن ملوك مصر القديمة أرادوا ضمان ولاء وطاعة الشعب المصري أولا، ثم اهتموا بنشر العدالة وفق ضوابط المعتقدات والقيم الدينية، وعند انتشار الأمن والأمان، عندئذ يحاسب الفرد ويتحمل مسؤوليته الجنائية عند ارتكابه لجريمة معينة. وسنوضح ذلك فيما يلي:

ذكرت بردية تورين (محفوظة في المتحف المصري بتورينو، إيطاليا) أن حكام مصر ما قبل الأسرات كانوا أتباع للإله "حورس" (Drioton & Vandier, 1962, p. 89)، وبعد قيام الوحدة السياسية، وبتطور الدولة المصرية القديمة

(2780-2280 ق.م)أصبح الملك ابن الإله الشمس "رع" (Frankfort, 1978, p. 36)، مما يدل على أقدمية الحكم الإلهي في مصر القديمة، في محاولة لتبرير ألوهية الملك، عن طريق إقناع الإنسان المصري القديم أن الملك هو الوارث الشرعي الوحيد للعرش، وهو بذلك يحمل الصفة المقدسة، (Wilson, 1951, p. 42) ويتماشى مع ذلك الاتجاه الديني بإضافة الأسماء الإلهية لأسمائهم الشخصية التي يحملها الملوك (Frankfort, 1978, pp. 36-46) من الفقرات المؤكدة للصفة الإلهية للملك، ما جاء في نصوص الأهرام من إشارات عديدة كـ: «...لأنك من المؤكد ترى بالنيابة عن الآلهة...» و«يا جسد الملك لا تتحلل ولا تتعفن...وعظامك لن تفنى...أيها الملك، أعضاؤك لن تكون بعيدة عنك لأنك واحد من الآلهة» و«لأن مجالستك بين الآلهة تدوم..» (فاولكنير، 2002، صفحة 412)، وهذه الفقرات تؤكد الصفة الإلهية للملك في حياته الدنيوية، واستمرار الصفة نفسها في حياته الأخروية.

تصور المصري القديم إله الشمس "رع" يحكم شؤون البشر، ويوجه حياتهم طبقا لقواعد تفصل بين الحق والباطل، (برستد، 1999، صفحة 53)، وبما أن الملك ابن الإله "رع" انعكست على الحاكم الواجبات الأخلاقية للعقيدة الشمسية والتي نادت بتطبيق العدل، وفق تعاليم ونظام إلهة العدالة "ماعت" الذي وضعه "رع"، وقد سار على نهجه ملوك مصر من أول ملك "مينا" (3200 ق.م)حتى نهاية الأسرة السادسة(2280 ق.م) ولم يكن للملك الحق في تغييره، فإذا حاد عنه فإنه يُعد خارجا على نظام خالق الخلق. (إبراهيم حسن، 1999، صفحة 65)، ويؤكد هذه الفكرة المؤرخ الإغريقي ديودور الصقلي: «لم يكن الملوك يعيشون عيشة حرة مستقلة كغيرهم من ملوك الأمم الأخرى إذ لم يكن في وسعهم قط أن يتصرفوا حسب أهوائهم، فكل شيء كان محدودا بالقوانين ... فلا يستطيع أن يقدم على عمل مذموم» (Sicile, 1851, p. 79).

مثلت الإلهة "ماعت" جوهر النظام الأخلاقي والكوني الذي وضعه الإله منذ بداية الخلق. وذكرت الباحثة شاهيناز زهران: «وتصبح "ماعت" الحقيقة عندما يتحدث المرء، والعدالة في الأفعال، والاستقامة في التفكير، والإنصاف إلى إصدار الأحكام، والحق في صياغة القوانين، وبذلك الالتزام بـ"ماعت" في كل الأمور هو الطريق لتجنب الفوضى الكونية» (زهران، 2012، صفحة 73). ومع تغير الفترة الزمنية والأحداث السياسية (طيلة العصر الفرعوني) ظلت الإلهة "ماعت" رمزا للعدالة والحق.

واهتم الحكام بتمسكهم بالعدالة، وبقياداتهم الصالحة للرعية، ومن سيرهم الذاتية الجنائزية، ومن بين ما ذكر على بعض المقابر: «...لقد أعطيت خبزا لكل جائع وأعطيت الشراب لمن كان ظمآنا وثيابا لمن كان عار وعبرت النهر بمن لم يكن لديه مركب وقد دفنت من لم يكن له ابن....» (Marcelo Campagno, 2014, p. 11)، وترك أحد حكام المقاطعات ممن عاشوا في القرن السابع والعشرين ق.م البيان التالي حيث يقول: «لقد أعطيت الخبز لكل الجائعين في "جبل الثعبان" (إقليمه) وكسوت كل من كان عريانا فيها...ولم أظلم أحدا قط في ممتلكاته حتى يدعوه ذلك إلى أن يشكوني للإله، ولكن قلت وتحدثت بما هو خير، ولم يوجد إنسان كان يخاف غيره ممن هو أقوى منه حتى جعله يشكو للإله. ولقد كنت محسنا لرعيتي» (Marcelo Campagno, 2014, p. 6). ولا شك أن تدوين مثل تلك الأقوال، لم يكن أمرا قليل الأهمية والجدوى، لأنه أبلغ دليل على حسن التعامل والسلوك مع الناس. ومراعاة المحتاجين والعطف عليهم.

قَبل الشعب المصري الحكم الملكي لإيمانه بالملكية الإلهية، وبصفته الإلهية قادر على التعامل مع غيره من آلهة الطبيعة بما يحقق الخير لمجتمعه، ولعدل النظام خضعوا له، وأقبلوا عليه إقبالا يتسم بالولاء الكامل والتضحية التامة (علي سعدالله، 1981، صفحة 38)

ورغم تعاليم (ماعت) العادلة إلا أنه وجد بعض التذمر والسخط في أوساط الشعب، فالعلاقة بين الرعية والموظفين هي غالبا تتخللها مشاكل، لأن الموظف يمثل الدولة، ويشاركها سلطتها وأحيانا يسيء استعمالها، بالإضافة إلى ظهور حكام اتصفوا بالظلم، ويذكر المؤرخ هيردوت أن المصريين لا يحبون أن يذكروا اسمي الحاكمين "خوفو" (الأسرة الرابعة) (ابن الملك "سنفرو") و"خفرع" (تولى الحكم بعد أخيه ددف رع) (الأسرة الرابعة) على الإطلاق لكرههم لهما، وعاش المصريون في فترة حكمهما عيشة غاية في البؤس. غير أنهم مدحوا الملك "منكورع" (الأسرة الرابعة) بوجه خاص، لأنه أصدر أحكاما عادلة وعوض من ماله الخاص كل من لم يرض عن أحكامه وهكذا هدأ سخطهم. وهو رحيم برعيته ودائب على عمل الخير (Hérodote Thucydide, 1964, p. 194)، وفي نهاية الدولة القديمة لما حاد الملوك عن العدالة خرج عليهم الشعب، ومن ثم كانت أول ثورة اجتماعية استمرت أكثر من قرن من الزمان إلى أن عاد قانون "ماعت" على يد ملوك الدولة الوسطى (2134-1778 ق.م) (أمين سليم، 1993، صفحة 119).

من خلال ما سبق نجد أن الفكر المصري القديم القائم على نظام إلهة العدالة "ماعت" حاول وضع نمط سلوكي في الحياة يتسق مع الغاية التي قصدها، وينسجم مع الدوافع الأساسية للطبيعة البشرية. فكان مبدأ احترام نظام ماعت هو الأساس الحقيقي للدولة المصرية، حوله ارتكز الحكم الملكي. نظم علاقات الأفراد مع الملك وفيما بينهم، وكوّن بنية نسيج اجتماعي متماسك. ويتضح جليا أن طبيعة المجتمع المصري القديم الذي تغلب عليه الصبغة الدينية، جعل من فكرة الملك الإله، الخيط المقدس الذي ربط نسيج المجتمع بشكل لا يسمح أبدا بتقسيمه أو تجزئته.

وبعدما أرسى نظام الحكم قواعد الحق والعدالة، جاء دور تحمل الفرد المسؤولية القانونية. غير أن استقامة الحياة وإصلاح المجتمع لا يتم إلا بوجود مجموعة قواعد ملزمة تنظم العلاقات بين الأفراد. وعلى الرغم من وجود قيم دينية وأخلاقية، فلا بد من جزاء عقابي توقعه الدولة على من يخالف أحكامها في الدنيا، فسلطة القانون كان لها أثرها في إلزام الفرد لتجنب الجرائم، وبذلك عرف واجبه في ظل نظم سياسية ودينية وسلطات اجتماعية، اتفقت على تهديده بالعقوبة إن عصى قوانينها.

2.3 رؤية الحكماء للجزاء العقابي:

عبّر الحكماء عن أفكارهم في كثير من النصوص والتعاليم والنصائح، والتي شملت مختلف جوانب الحياة. فأول ذي بدء حرص الحكماء على التوجيه الفكري السياسي الديني للفرد المصري القديم بما يخدم الملوك ويضمن لهم البقاء في موضع السيطرة، من خلال نشر تعاليم ذات غرض، إذ يوصي "بتاح حوتب" (حكيم وكبير وزراء الملك أيام الأسرة الخامسة) بضرورة الطاعة إذ يقول: «...إن الرجل الذي أحبه الإله الذي يطيع ...الطاعة مفيدة لمن يسمع... الطاعة أحسن من كل ما في الوجود" ونتيجة لرضا الملك، سيرضى الإله عنك» (علي سعدالله، 1981، صفحة 68).

كما نادى بتمسك المرء بقانون دولته فيقول: «إذا كنت في مجتمع فسر دائما حسب قوانينه» (كمال، 1998، صفحة 48)، واعتبر الحكماء أن التعدي على نظام الأمن الدنيوي عن طريق انتهاك الحقوق العامة والخاصة، بمثابة تعدّ على نظام العالم المتمثل في الإلهة "ماعت"، لذا كان من أهداف الجزاء العقابي إعادة النظام الذي اختل إلى سابق عهده، ومصالحة الآلهة التي أهانها. (زهران، 2012، صفحة 156)، إذ جاء في تعاليم "بتاح حوتب": «...فالعدل عظيم، وهو ثابت، لم يتغير منذ الإله الخالق، ومن يخالف القوانين يُعاقب...وقوة الحق ثابتة،

وحدوده واضحة...وما كان لشر يوما أن يصل لشاطئ الأمان». (برستد، 1999، صفحة 157)

امتازت وصايا الدولة القديمة (تعاليم بتاح حوتب) بضرورة مراقبة المرء لسلوكه، وتغليب الحكمة في ضبط الشهوات والانفعالات، ونبذ الجشع والشراهة، وحفظ اللسان والأمانة، بمعنى ضبط النفس عن كل سلوك مقيت. فركزت النصائح حول القيم الأخلاقية فيما يخص الفرد بمحيطه. (زهران، 2012، صفحة 37)، واهتم الحكيم بتوضيح السبل لتحقيق النجاح الدنيوي. والابتعاد عن السلوكات المنبوذة حتى لا يكون منبوذا من طرف المجتمع، ولا يتعرض للعقاب القانوني. لذا شغلت حيزا كبيرا من تعاليمه، فنجده يقول «إن المستمع الذي يحبه الإله، أما الذي لا يستمع فيبغضه، والعقل (القلب) هو الذي يجعل صاحبه مستمعا أو غير مستمع، إن ثروة المرء العظيمة هي عقله...والابن إذا وعى لما يلقيه عليه والده فإنه لن يخيب في مشروع من مشاريعه...» (برستد، 1999، صفحة 144) ويقول أيضا: «لا تكن شريرا، فمن الخير أن تكون رحيما عطوفا، خلد أثر ذكراك عن طريق حب الناس لك، فيحمد الناس الإله من أجلك. ويمتدح الناس طيبة قلبك، ويتمنون لك الصحة والعافية» (علي سعدالله، 1981، صفحة 162). «هدئ من روع الباكي ولا تظلم الأرملة ولا تحرم إنسانا من ثروة أبيه ولا تطرد موظفا من عمله وكن على حذر ممن ينتقم مما وقع عليه الظلم، لا تقتل فإن ذلك لن يكون ذا فائدة لك بل عاقب بالضرب والحبس، فإن ذلك يقيم دعائم هذه البلاد، إلا من يثور عليك وتتضح لك مقاصده فإن الله يعلم خائنة القلب. والله هو الذي يعاقب أخطاءه بدمه ... لا تقتل رجلا إذا كنت تعرف جميل مزاياه، رجلا كنت تتلو معه الكتابات» (أي زميلك في المدرسة). (كمال، 1998، صفحة 70).

ثم تأتي تعاليم الدولة الوسطى التي أعقبت العهد الإقطاعي (2280-2052 ق.م) وسقوط الدولة القديمة، ويبدو أن الملك كتب وصايا لابنه "مريكارع" (ويُحتمل أنه عاش في العهد الإقطاعي والثورة الاجتماعية)، فحاولت النصائح معالجة صفات الحاكم من منظور أخلاقي، وأكدت على أهمية الأخلاق لدى الحاكم السياسي، الذي يجب أن يتصف بالعدل والرحمة، وشعور المرء بمسؤوليته الدينية أمام إلهه. (زهران، 2012، صفحة 38) مما جاء في قوله: «إنك تعلم أن القضاة الذين يحاسبون المذنب لا يرحمون الشقي في يوم المحاكمة وفي ساعة تنفيذ الحكم. فتسوء العاقبة عندما يتهمك الإله الواحد العاقل. ولا تغتر بطول السنين، فإنهم (أي القضاة) يعتبرون مدة الحياة كأنما هي ساعة واحدة. إن المرء ليبعث بعد الموت. وتوضع أعماله بجانبه أكواما، وما يبتغيه المرء هو الخلود هناك (أي في العالم الآخر). وإنه لغبي ذلك الذي لا يكترث باليوم الآخر. أما من أتاه بعمل صالح لا خطيئة فيه، فسيكون هناك مثواه، يمشي فرحا مثل الأرباب الخالدين (يعني الأبرار المتوفين) (كمال، 1998، صفحة 48)

وتأتي وصايا الدولة الحديثة (1570-1080 ق.م) من بينها حكم "آني" وضعت عهد الأسرة الثامنة عشر، كتبها لابنه "خنسحتب" ليوكد على فضيلة العفة، وضبط النفس، ومراعاة الأم ومد يد المساعدة للآخرين، مما جاء في تعاليمه: «لا تكن سليطا ولا متطفلا، ولا تدخل بيت غيرك، وعندما تكون في منزل أناس آخرين وترى عينك شيئا فالزم الصمت ولا تبح به لأي شخص كان في الخارج، حتى لا تكون لك جريمة كبرى عندما يصل أمره إلى الأسماع...لا تدخل إلى بيت إنسان إلى بعد أن يؤذن لك بدخوله ويقول لك صاحبه بفمه: (أهلا بك) (إرمان، 1997، صفحة 226) احذر المرأة الأجنبية المجهولة في بلدتها، لا تطل النظر إليها، ولا ترتكب الفاحشة معها، فإنها ماء عميق الغور لا يعرف تياره. إن المرأة التي غاب عنها زوجها تقول لك كل يوم: "إني جميلة" وليس هناك من

يشهدها وهي تحاول إيقاعك في فخها...ما أشدها خطيئة تستحق الموت عندما يعرف الناس أمرها.... لا تفاخر وتزهو بقوتك بين من هم في سنك، واحذر النزاع والشقاق، فالمرء لا يعلم ما يحدث عندما ينزل الله العقاب...هل شاهدت الساقية وهي تدور فتخرج قواديسها من باطن ظلام البئر ممتلئة بالماء رافعة رأسها وهي تخرج إلى النور ... فإذا بلغت القمة دارت مع عجلة الساقية - عجلة الزمان- لتحني رأسها وتفرغ حمولتها وتسكب ماءها على الأرض وتعود فارغة منكسة الرأس إلى ظلام البئر» (غربال وآخرون، د.ت، صفحة 444)

تميزت تعاليم الحكماء بالاهتمام بالسلوك العملي، حيث تناولت كل ما يؤدي لفساد الخُلق، واهتمت بتنظيم علاقة الأفراد بأسرهم وعملهم ومجتمعهم، وفق فكر ومعتقدات مصر القديمة، وبالتالي ضمت قواعد سلوكية، اتصفت بالطابع الكلي، فهي خطاب لكل الناس دون اعتبار للمكانة الاجتماعية، ولجميع الأزمنة. مما يؤكد البعد الفلسفي لهذه الحكم والوصايا. (زهران، 2012، صفحة 35)

وفيما يخص نظرة الحكماء للجزاء العقابي، أخذوا على عاتقهم ضرورة توجيه الفرد والمجتمع للتمسك بالعمل الصالح، والمثل الأخلاقية وفق القيم الدينية، مقابل رضا الآلهة والفوز في الحياة الثانية بعد الموت. وكأنهم اتبعوا منهج الترغيب أكثر من الترهيب من جهة. والوقاية خير من العلاج من جهة ثانية.

4. خصائص العقوبة في القانون المصري القديم:

- **الطابع الديني**: بدا تأثير الدين واضحا في مجال التجريم والعقاب. ففي بردية "لي" ورد: «لقد طبق عليه (أي المجرم) عقوبة الإعدام التي قررت الآلهة تطبيقها إذا ما ارتكب الجريمة التي اقترفتها يداه...تلك العقوبة التي وردت في المنشورات أو الكتابات الإلهية» (صدقي، 1998، صفحة 21)

تجلى أثر الدين في صياغة فلسفة العقاب في توقيع العقوبة القصوى لكل من يتعرض لحياة الملك الإله (الغزيري، 2004، الصفحات 56-57) أو من يرتكب جريمة تمس المقدسات أو الشعائر الدينية، بل إن مجرد المساس بأموال القصر أو المعبد أو المقابر، كانت تعتبر صورة من المساس بالدين. (المرصفاوي، د.ت، صفحة 155) فعلى سبيل المثال يذكر المؤرخ الإغريقي ديودور الصقلي من يقتل عمدا أحد هذه الحيوانات (الحيوانات المقدسة) يلاق الموت (Sicile, 1851, p. 93)

ومما يؤكد صبغ القانون بالصبغة الدينية وجود السجون ملحقة بالمعابد الكبرى (الغزيري، 2004، صفحة 57)، حيث جاء في البردية رقم 10035 والمحفوظة بالمتحف البريطاني والتي تتناول محاكمة اللصوص المتهمين بسرقة مقبرة إيزيس زوجة رمسيس الثالث (الأسرة العشرون). أن المتهمين وعددهم ثمانية قد تم حجزهم في معبد الإلهة ماعت في طيبة بالمسروقات التي تم ضبطها معهم، وهم تحت إشراف الوزير والكاهن الأكبر (سليم و عباس عبد اللطيف، 2001، صفحة 121)

- **شرعية العقوبة:** يُقصد بمبدأ الشرعية في نطاق القانون الجنائي أنه لا يمكن توجيه أي اتهام ضد أي شخص لارتكابه فعلا معينا مالم يكن منصوصا على تجريم هذا الفعل في القانون، ولا يمكن تطبيق عقوبة ما لم تكن محددة سلفا، وجوهر مبدأ الشرعية هو علم الأفراد المسبق بالأفعال المجرمة (الغزيري، 2004، صفحة 58)، ما يدل على ذلك ما ورد على مقبرة حاكم مدينة طيبة المدعو "بيكمارا Bekhmara" في مشهد يمثل جلسة من جلسات محكمة يترأس جلستها كقاض ممسكا بالصولجان، وأمامه أربعة صناديق في كل واحدة منها عشر لفائف من البردي تضمن التشريعات التي يحكم بمقتضاها. (صدقي، 1998، صفحة 21)

- **مبدأ المسؤولية الفردية:** ويُقصد بها توقيع العقوبة على الجاني فقط دون أن تمتد إلى أحد غيره من أفراد أسرته. وبظهور هذا المبدأ اختفى دور الانتقام والثأر الفردي. (الغزيري، 2004، صفحة 61) ومن ثمّ فإن كل جريمة تمس النظام العام السائد في المجتمع المصري القديم يتم العقاب عليها من قبل السلطة المختصة والتي تتمثل في الأنظمة القضائية التي تتولى تعقب الجاني ومحاكمته وتطبيق العقوبة عليه. (Baillet, 1912, p. 318)، ووصلت دقة المشرع الجنائي إلى حد عدم تنفيذ عقوبة الإعدام في المرأة الحامل، إبقاء على حياة الجنين، والذي لا صلة له بالجريمة التي ارتكبتها أمه (المرصفاوي، د.ت، صفحة 167)

- **احترام مبدأ المساواة في المجال العقابي:** كانت المساواة حقا مكفولا بها للجميع بين يدي العدالة إلى حد ما، بغض النظر عن المركز الاجتماعي للمذنب، أو من وقع عليه الظلم، ولا بين ابن صاحب مركز كبير وسواه، ولا بين الرجل والمرأة (فالمرأة تمتعت بأهلية الأداء القانونية كاملة بما فيها حرية إبرام التصرفات القانونية، واستقلالية الذمة المالية، متزوجة كانت أم غير ذلك) (المرصفاوي، د.ت)

وذكر المؤرخ الإغريقي ديودور الصقلي بأن القوانين نصت على أن الموت عقوبة كل من يقتل عمدا رجلا حرا كان أم عبدا. وفسّر مساواة المشرع المصري القديم بأن ذلك كان لسببين أولا: من أجل ردع الناس كلهم عن الإثم بعقوبة لا تختلف باختلاف حظوظهم في الحياة، وثانيا: تعويد الناس عل أن الأولى بهم الامتناع عن الاعتداء على الآخرين (Sicile, 1851, p. 88)

- **غلبة طابع الردع على العقوبة:** إن العقوبة هي خير رادع للإنسان حتى لا يرتكب الإثم، وكلما كان الإثم عظيما تكون العقوبة أشدّ. وفلسفة الردع هي إجبار

الناس على الامتناع عن الاعتداء على الآخرين بما في ذلك المحافظة على الإحساس بالأمان في المجتمع (الغزيري، 2004، صفحة 62)

5. العقوبة في القانون الجنائي: عرف المجتمع المصري القديم صورا عديدة للعقوبة تتفاوت درجتها حسب نوعية الجريمة

1.5 عقوبة الإعدام:

- الخيانة العظمى كمحاولة قلب نظام الحكم، والتآمر ضد الملك. وتُعتبر من أخطر الجرائم وعقوبتها الموت، أيا كان وضع الجاني الاجتماعي، حيث أنها لا تقترف في حق الأفراد فحسب، بل تعرض أمن الدولة للخطر. وكذا الخيانة تمس الذات الملكية، باعتبار الملك يمثل السلطة الإلهية، ويشترك في العقوبة كل من ساهم في الجريمة سواء من قريب أو بعيد، ما يدّل على ذلك نصائح الملك "خيتي" يحث ابنه "مرى كارع": «لا تقتل فإن ذلك لن يكون ذا فائدة لك، بل عاقب بالضرب والحبس فإن ذلك يقيم دعائم هذه البلاد، إلا من ثار عليك واتضحت لك مقاصده» (زناتي، 1972، صفحة 166)

- جرائم الاعتداء على الآلهة: كقتل الحيوانات والطيور المقدسة، الاعتداء على المعابد وهي جريمة دينية، الاعتداء على المقابر ونهب محتوياتها

- الاعتداء على الأشخاص: تعني أنها ضد أفراد الشعب، خاصة إذا وقع القتل عمدا، سواء كان الضحية عبدا أم حرا، وكذا تقع عقوبة الإعدام على من شاهد جريمة القتل ولا يساعد الضحية (رجب السيد، 2008، الصفحات 44-45).

2.5 عقوبة الضرب: وفيما يتصل بالجرائم التي كان يعاقب مرتكبوها بعقوبة الضرب

- التأخر في دفع الضرائب: يبدو من خلال المناظر المصورة على جدران المقابر أن الضرب يتم عادة على الأيدي والأقدام، وأحيانا على الظهر. والشخص

المضروب تربط يداه أو توثق يداه وقدماه، أو ينبطح على الأرض وأحيانا يمسك به من الرأس أو الكتفين، والضرب عادة إما باستخدام العصي أو بسعف النخيل. وتوضح الأدلة الأثرية والنصية وجود عقوبة الضرب على المتأخرين عن دفع الضرائب منذ عصر الدولة القديمة. ففي مصطبة (كا أم رمت) بالجيزة، منظر في الصف الثاني يمثل الكتبة وهم يسجلون حساب الحبوب وأمامهم صف طويل يظهر فيه أشخاص يمسكون بالعصي ويجرون اثنين يمسك بهما شخصان آخران في وضع عنيف وأمسك أحدهما من رأسه، والآخر من رقبته وكتفه، ومن الواضح أن العقاب الموقع على هذين نتيجة تقصيرهما في دفع الضرائب المتعلقة بالأرض الزراعية.

وورد في بردية Mook التي ترجع إلى عهد تحوتمس الرابع (الأسرة 18) ما يشير إلى توقيع العقاب على أحد الأشخاص لتهربه من دفع الضرائب المفروضة على الأراضي التي يمتلكها، وحدّد العقاب بمائة جلدة. (أمين سليم و عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، ، القاهرة، 2001، الصفحات 138-139)

- جريمة السرقة: تمس جريمة السرقة المجتمع وليس الضحية فقط. وترى سوزان عباس عبد اللطيف أن اختلاف العقوبات في تحقيقات سرقات المقابر، إنما يرجع إلى تنوع العقوبة واختلافها حسب درجة الذنب الذي ارتكبه الشخص. فالذي قبض عليه متلبسا بالسرقة، غير الذي شوهد فقط في مكان السرقة، أو الذي شارك في نقل اللصوص دون أن يعلم طبيعة الأشياء التي يحملونها. (أمين سليم و عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، ، القاهرة، 2001، صفحة 172) . فيبدو أن درجات الجزاء تتفاوت حسب أهمية الأشياء المسروقة وطبيعتها (ممتلكات دينية أو شخصية) بين الإعدام، وقطع الأنف، والجلد.

- جريمة عدم الوفاء بالدين: عدم الوفاء بالدين في الموعد المتفق عليه عقوبته الضرب، وتتمثل الإجراءات القانونية في إحضار الشخص المتخلف عن أداء الدين إلى المحكمة ليقسم بالملك لأداء ما عليه في الموعد المحدد، وإلا تعرض للضرب مائة ضربة. ودفع ما عليه مضاعفا.

- جريمة الادعاء الكاذب: عقوبتها الضرب، وفي البردية رقم 27 من دير المدينة، أن رجلا اتهم آخر بارتكاب جريمة الزنا، وهي تعتبر من الجرائم الجنائية. وبعد التحقيقات ثبت زيف التهمة وعوقب المدعي بالضرب مائة ضربة. (صدقي، 1998، صفحة 55)

3.5 عقوبة التشويه:

- عقوبة قطع الأنف وصلم الأذنين والخصي: استخدمت عقوبة الخصي في حالة ارتكاب الفاحشة. واستخدمت عقوبة قطع الأنف وصلم الأذنين في عصر الدولة الحديثة (1570-1080) في الجرائم التالية:

- السلب والنهب: ورد في قوانين حور محب (الأسرة 18) في المادة الأولى والثالثة، ما يشير إلى أن عقوبة السلب والنهب كانت قطع الأنف والنفي. «أنه إذا وضع شخص عراقيل في وجه من يقوم بتوريد الضرائب المستحقة للقصر الملكي، وكذا ما يتعلق بالقرابين لجميع الآلهة، والتي تسلم بواسطة وكيل الجيش، فيجب تطبيق القانون عليه بجدع أنفه ونفيه إلى ثارو». وفي مرسوم ستي الأول (الأسرة 19) تمثلت العقوبة في جدع الأنف وصلم الأذنين. (أمين سليم و عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، ، القاهرة، 2001، صفحة 173)

- الإخلال بواجبات الوظيفة: إذ يرى المشرع المصري أن الوظيفة تلقى على عاتق صاحبها واجب القيام بأعبائها في أمانة، مع الالتزام بحدود الوظيفة وعدم

تعديها. ومن جريمة الاخلال بواجبات الوظيفة جريمة القاضيين من القضاة اللذان كلفا بالتحقيق مع المتهمين في قضية مؤامرة الحريم التي دبرت ضد الملك رمسيس الثالث (الأسرة 20)، إذ أهملا التعليمات الصادرة من قبل السلطة العليا، حيث سمحا لبعض النساء المتهمات بزيارتهما واستمتعا معهن في مجلس الشراب. فنتج عن ذلك انتقالهما من كرسي القضاة إلى ساحة الاتهام، وحكم عليهما بقطع أنوفهما وصلم آذانهما.

- ارتكاب الفاحشة: هو من الأفعال المستهجنة طوال فترات الفكر المصري القديم، لذا دعا النظام إلى العفة واحترام حرمات النساء، فالقانون المصري عاقب مغتصب المرأة الحرة بخصي الجاني، وتفسيره للأمر بأنه اقترف ثلاثة جرائم وهي انتهاك الحرمة والزنا واختلاط الأنساب. أما عن الزنا ذكر ديودور الصقلي أن جزاء الزوجة الزانية كان جدع الأنف (Sicile, 1851, p. 88)، ومن المرجح أن عقاب الزوجة الزانية كان قابلا للتغيير، فكان أول الأمر حرقها حية، كما حدث لزوجة الكاهن (ويانر) من عهد الملك (نب كا) الأسرة الثالثة (قصة خوفو والسحرة) ثم قتلها. واكتفي فيما بعد بجدع أنفها لحرمانها من أكبر مقومات جمالها، وفي نهاية الأسرة التاسعة عشرة، عُثر على أدلة ارتباط العقوبة مع النفي إلى النوبة مع الأشغال الشاقة. (صدقي، 1998، صفحة 50)

- عقوبة قطع اليدين: ذكر ديودور الصقلي أن قطع اليد كان جزاء عدد غير قليل من الجرائم، ومنها الغش في الموازين والمكاييل، أو تزوير الاختام، أو تزوير في متون السجلات سواء بالزيادة أو النقصان، أو تزوير العقود. والهدف بطبيعة الحال من توقيع هذه العقوبة على مرتكبي هذه الجرائم هو إلحاق الأذى بالعضو نفسه الذي استخدم كأداة لارتكاب الجريمة، ليكون عبرة للآخرين، ويبدو أن العقوبات القاسية لا يتم تنفيذها إلا بإذن من الفرعون. (Sicile, 1851, p. 88)

4.5 عقوبة الوضع على قطعة خشبية: المقصود بتنفيذ هذه العقوبة، هي شد الأجسام إلى الأخشاب وليس الوضع على الخازوق، ويكون الصلب على عمود خشبي وذلك حسب طبيعة الجريمة، إما لفترة محددة كعقوبة بدنية، أو كنوع من التعذيب البدني حتى الموت.

- جاء ذكر العقوبة في عصر الأسرتين التاسعة عشرة والعشرين، منها ما ذكر في النص: "بالنسبة لأي حارس للماشية أو حارس لكلاب الصيد أو راع للماشية ينسب لبيت الإله، من يعرض أي رأس تابعة للمنزل للتبديد أو الاختلاس، أو يتسبب في أخذهما لجهة أخرى...فإن العقوبة...بوضعه على نهاية قطعة خشبية، والحجز على زوجته وأطفاله وكل ممتلكاته لصالح منزل الإله"، وترى سوزان عباس عبد اللطيف أن هذه العقوبة ربما المقصود منها هو إذلال مرتكب الجريمة الذي يسبب له الخزي والعار. (أمين سليم و عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، ، القاهرة، 2001، صفحة 183)

5.5عقوبة الأشغال الشاقة: كانت من بين العقوبات الشائعة في عصر الدولتين القديمة والوسطى، أما في عصر الدولة الحديثة فلا تتوفر سوى نماذج قليلة، وهي تُعتبر عقوبة بدنية، إذ رأى المصري القديم أنه يجب عقاب الشخص في جسده لأنه ارتكب جريمة بهذا الجسد، فطول فترة العمل والجهد الشاق جزء من العقاب (أمين سليم و عباس عبد اللطيف، الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، ، القاهرة، 2001، صفحة 190)

6. أهداف الجزاء العقابي: من خلال ما سبق يتضح ما يلي:

- كانت العدالة من أهم أهداف الجزاء العقابي، فالعمل بها يعنى الحفاظ على نظام "ماعت"

- تطبيق مبدأ المساواة، بتوقيع العقوبة على المجرم بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.
- العقاب عن طريق السلطة المخولة، إذ كل الجرائم ينظر فيها أمام القضاء.
- حماية شاملة سواء للمصالح العامة أو المصالح الفردية.
- الهدف من العقوبة هو الردع لتخويف الغير، وليس الانتقام أو التعذيب.
- الحفاظ على القيم الأخلاقية وتطبيقها في السلوك العملي بين أوساط المجتمع المصري القديم.
- تحمل الفرد المسؤولية الفردية، بعد تحقيق استقرار الأمن وتحقيق العدالة من طرف الملك.
- تعريض العقوبة القصوى في كل جريمة تمس العقيدة الدينية

7. خاتمة:

جمع الفكر الأخلاقي المصري القديم بين الجانب الروحي والمادي عند تطبيقه للجزاء الأخروي، الذي يتم في محكمة "أوزريس" وعن طريق ميزان الحساب الذي يوضع في إحدى كفتيه قلب المتوفى وفي الكفة الأخرى ريشة "ماعت" إلهة العدالة. ومصير الفرد في الحياة الثانية متوقف على سلوكه في الحياة الأولى.

واهتم الحكماء من خلال تعاليمهم بنشر القيم الأخلاقية وبناء قاعدة اجتماعية متماسكة ومترابطة، وتلك الحكم والتعاليم ساهمت في رقي الجزاء العقابي المادي الدنيوي. كما حاول "الملك الإله" تطبيق العدالة في حكمه للحفاظ

على نظام "ماعت" ليتم تحقيق السلام والاستقرار. عندئذ سيتحمل كل فرد مسؤوليته القانونية في حالة انحرافه وارتكابه لجرائم معينة

قائمة المصادر باللغة العربية:

1. فاولكنير، رايموند أو، (2002) متون الأهرام المصرية القديمة، ترجمة حسن صابر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

2. هرو، برت إم، (1988) كتاب الموتى الفرعوني (عن بردية آني بالمتحف البريطاني)، ترجمة عن الهيروغليفية والس بدج، الترجمة العربية فيليب عطية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

قائمة المصادر باللغة الأجنبية:

1. Thucidide, Herodote, (1964), Œuvres complétes, trad. A. Barguet, livre 2, ed Gallimard.

2. Sicile, Diodore, de, (1851) Bibliothéque historique, trad M.Ferd Hoefer , ed Adolphe Delahays , Paris .

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم حسن، أحمد، (1999) تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.

2. أمين سليم، أحمد، (1993) تاريخ الشرق الأدنى القديم: مصر – سورية القديمة، دار المعرفة الجامعية. الاسكندرية

3. أمين سليم، أحمد، عباس عبد اللطيف، سوزان، (2001) الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

4. زناتي، محمود سلام، (1972) تاريخ القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة.

5. زهران، شاهيناز، (2012) الأخلاق في الفكر المصري القديم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

6. صدقي، عبد الرحيم، (1998) القانون الجنائي عند الفراعنة، عبد الرحيم صدقي، القاهرة.

7. غربال، محمد شفيق وآخرون، (د.ت) تاريخ الحضارة المصرية، المجلد الأول العصر الفرعوني، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

8. كمال، محرم، (1998) الحكم والأمثال والنصائح عند المصريين القدماء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

9. محمود محمد محمود، منال، (2003) الجريمة والعقاب في مصر القديمة، مطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة.

10. المرصفاوي، فتحي، (د.ت) القانون الجنائي والقيم الخلقية، دار النهضة العربية، القاهرة.

قائمة المراجع المترجمة:

1. إرمان، أدولف، (1995) ديانة مصر القديمة نشأتها وتطورها ونهايتها في أربعة آلاف سنة، ترجمة عبد المنعم أبو بكر-محمد أنور شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة.

2. برستد، جيمس هنري، (1999) فجر الضمير، ترجمة سليم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999.

3. تشرني، ياروسلاف، (1996) الديانة المصرية القديمة، ترجمة أحمد قدري، دار الشروق، القاهرة.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. Baillet, Jules, (1912) Le regime pharaonique dans ses rapports avec l´évolution de la morale en Egypte, T 1, Emmanuel Rivière de Blois, Paris.
2. Drioton, Étienne et Vandier, (1962) Jacques, L'Égypte, 4 ed, Paris.
3. Frankfort, Henri, (1978) Kingship and the Gods a study of ancient near eastern religion as the integration of society and nature, T1, the university of Chicago press, Chicago and London.
4. Wilson, John, (1951) The burden of Egypt, An interpretation of ancient Egyptian culture, university of chicago press, USA.

قائمة المقالات باللغة الأجنبية:

1. Campagno, Marcelo,(2014) " Patronage and other logics of social organization in ancient Egypt during the IIIrd millennium BCE", journal of Egyptian history 7.

قائمة الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. رجب السيد، عمرو، (2008) فلسفة وتاريخ عقوبة الإعدام، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
2. علي سعد الله، محمد، (1981) دراسة تاريخية لتطور المثل العليا، للضمير الخلقي في عصري الدولتين القديمة والوسطى، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية.